فلسطين

ليست الدعوة إلى المقاطعة الشعبية لانتخابات الكنيست الإسرائيلي بالحدث الجديد. لكن انتشارها رغم كل محاولات التضييق عليها، ومن ثم انضمام عدد من مؤيدي الأحزاب العربية إليها، سواء قبل موسم الانتخابات أو خلاله، يبدو بالغ الأهمية في دلالاته. صحيح أن خلف اتساع دائرة المقاطعة يكمن عجز الأحزاب العربية إلا عن جني الإخفاقات المتتالية، ومراكمة خيبات الأمل، وضعف قدرتها على إحداث تغيير يُذكر في واقع فلسطينيي الـ48. وصحيح كذلك أن الحملة الأخيرة قد تكون مجرد محاولة تُضاف إلى المحاولات السابقة. إلا أن المهم، ازدياد الأصوات الداعية إلى إعادة النقاش بشأن الصراع إلى مركز الدائرة، أي: الوجود!

الوعي الفلسطيني يجدّد نفسه
اتساع «المقاطعة الشعبية» لانتخابات الكنيست

بيروت حمود

قبل أربعة أشهر، رفض «المركز الجماهيري» في مدينة باقة الغربية استضافة حفل إطلاق كتاب وليد دقة، الأسير في سجون العدو الإسرائيلي منذ 32 عاماً. والأخير، بالمناسبة، ابن هذه المدينة نفسها التي سيستضيف «المركز» فيها، غداً السبت، ثلاث شخصيات هي: رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت، والنائب السابق لرئيس «جهاز العمليات الخارجية الخاصة» (الموساد) رام بن باراك، وعضو الكنيست أيمن عودة، في لقاء يُدعى «السبت الثقافي»، وذلك في إطار فعاليات انتخابات الكنيست الـ21.

ما لم يكن غريباً، هو المعارضة الواسعة من جانب فلسطينيي الـ 48 لعقد هذا اللقاء؛ إذ أعلنوا أن تظاهرة مندّدة ستُنظم في ساعة عقده. أما الغريب، فهو تراجُع عودة عن المشاركة (استُبدل به عضو الكنيست عيساوي فريج من حزب «ميرتس»)، الذي نُظر إليه على أنه «زدواجية في المعايير»، لأن الرجل أصلاً مع «الحوار الإسرائيلي ــ الفلسطيني»، وهو نفسه يشارك في البرلمان إلى جانب كل الوزراء والنواب الإسرائيليين، سواء في زمن حكومة إيهود أولمرت أو بنيامين نتنياهو. لذلك، انتقده البعض لأنه صرّح بإلغاء مشاركته على صفحته الشخصية على «فايسبوك» باللغة العربية فقط، لا العبرية، عازين ذلك إلى أنه «يخشى خسارة أصوات المقترعين اليهود الذين يعطون أصواتهم للحزب الشيوعي الإسرائيلي عادة».

على المقلب الآخر، يبدو أن «الحملة الشعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست الصهيوني» بدأت تؤرّق الأحزاب العربية الأربعة («التجمع»، «الجبهة»، «الإسلامية»، «العربية للتغيير») المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية في قائمتين منفصلتين. عماد الحملة، بالأساس، حركة «أبناء البلد»، التي تدعو منذ أربعين عاماً للمقاطعة، وتشارك فيها أيضاً حركة «كفاح» وشبابات وشبان مستقلون، وحركات طالبية فلسطينية وعربية. إذاً، فكرة الدعوة إلى المقاطعة ليست بالحدث الجديد، لكنها هذه المرة أكثر انتشاراً واستفزازاً لأحزاب السلطة، لأن خطابها وصل إلى مشاركين وكوادر حزبية سابقين باتوا اليوم على رأس الداعين إلى المقاطعة.

ما يُميّز «الحملة الشعبية» هذه المرة، في رأي القيادي في «أبناء البلد» محمد كناعنة، «حجم التفاعل مع الموقف الوطني الداعي إلى المقاطعة». يقول كناعنة إن «الحملة الحالية لم تعد حملة أبناء البلد فقط، بل ينشط فيها كادر شبابي، من صبايا وشباب من الداخل الفلسطيني ومن القدس والضفة والشتات ومن مخيمات اللجوء، على قاعدة أننا جميعاً أبناء فلسطين، فيما تُضفي المشاركة في الكنيست على الكيان القائم عليها شرعية واعترافاً».

وبما أنه في انتخابات الكنيست الـ20 عام 2015 صوّت نحو 500 ألف فلسطيني لـ«القائمة العربية المشتركة»، فالاستنتاج أن هناك نصف الفلسطينيين في الداخل تقريباً لم يصوتوا (مجمل عدد الذين يحق لهم الاقتراع 900 ألف). على هذه الخلفية، يرى الناشط في الحملة، رافت جمال، أن «مقاطعة هؤلاء تأتي من منطلقات مختلفة»، موضحاً في حديثه إلى «الأخبار» أن «هناك مقاطعين مبدئيين من الذين يرون أنهم ليسوا جزءاً من هذا الكيان ولا يعترفون بشرعيته وببرلمانه، ويدعون النواب العرب إلى الخروج من الكنيست». أما النوع الثاني من المقاطعين هذه المرة تحديداً، فهم أولئك «الذين منحوا ثقتهم في السابق للأحزاب العربية، لكنهم اكتشفوا فشلها وعجزها عن تحقيق تطلعاتهم السياسية... الجزء الأخير نسبة ضئيلة لا يصوّتون، لكونهم غير مبالين أساساً بتقلبات الحياة السياسية».

هند سلمان هي أيضاً ناشطة في الحملة. تعزو سلمان عزوف جزء كبير عن ممارسة «حق» الاقتراع إلى أن الفئة الكبرى من هؤلاء «فقدت الثقة بالقيادة الحالية، وبالأمل في قيمة التصويت وجدواه في تحصيل الحقوق ونيل المساواة ضمن خطاب المواطنة». ولكونها ابنة بادية فلسطين، تشير إلى أن هناك نحو 115 ألف صاحب حق اقتراع في النقب، وأكثر من ثلث هؤلاء يسكنون في قرى غير معترف بها، حيث لا توجد أصلاً مدارس ولا صناديق اقتراع ولا بنى تحتية. تقول سلمان لـ«الأخبار»: «هنا الكوميديا السوداء، حيث مواطنون يحق لهم المشاركة في ما يسمى العملية الديموقراطية، لكن لا يحق لهم الحصول على مسكن وأمن وعيش كريم، وهي طبعاً مسائل يحددها أولئك الجالسون في البرلمان».

وبالنسبة إلى الذين يُصوتون، تشير إلى أن هناك «فئات منتمية إلى الأحزاب، ومتصلة بشكل قريب من سلسلة الهرم الاجتماعي، المرتبط بدوره بشبكة من العلاقات الاجتماعية والعائلية للمترشحين لشغل مناصب برلمانية». بالإضافة إلى هؤلاء، توجد «فئة من الأشخاص غير المقتنعين بفكرة الجدوى من المشاركة في الكنيست، وقدرة ذلك على إحداث تغيير».

بناءً على ذلك، إذا كان المقاطعون يشكلون عدداً لا بأس به من فلسطينيي الـ48، فلماذا لم يستطيعوا فرض خطابهم كما تفرض أحزاب الكنيست خطابها؟ بالنسبة إلى رافت، لا شك في أن الأحزاب «نجحت في إيصال خطابها إلى أوساط كبيرة في الداخل. الحزب الشيوعي الإسرائيلي ينشط منذ قيام دولة الاحتلال، واستطاع أن يستقطب فئات كثيرة». ويضيف: «حملة مقاطعة الكنيست، بخلاف الأحزاب، حملة غير ممولة، كذلك فإن ناشطيها متطوعون غير مفرغين، بينما التنظيمات الحزبية الممولة تتيح إنشاء فروع ونوادٍ ومقارّ في الجامعات والبلدات العربية».

قد يتذرع كُثر من المشاركين في الانتخابات، سواء بالاقتراع أو بالترشح، بأنه ما من بديل من الكنيست لتحصيل الحقوق المرتبطة بالمواطنة، أو أن «النضال البرلماني لا يُلغي طرقاً أخرى». وهذه الحُجج، بالنسبة إلى القائمين على حملة المقاطعة، مرفوضة؛ إذ يؤمنون بأن الشارع هو من يُقرر. هنا، تستذكر هند «مخطط برافر» التهجيري: «نضال أبناء شعبنا في الداخل، وحراك الشارع هو ما جعل سلطات الاحتلال تجمّد المخطط». وتستدرك: «بعد تجميد المخطط زاد عدد النواب العرب، لكن ارتفعت وتيرة هدم البيوت، وازداد عدد المخططات التهجيرية والتهويدية في النقب، وعلى رأسها مخطط (سديه برير) الهادف إلى استخراج الفوسفات على حساب تهجير قرى الفرعة والزعرورة، فضلاً عن مدّ سكة القطار لربط المستوطنات بشبكة مواصلات، دون مراعاة للسكان الفلسطينيين كأنهم غير مرئيين أصلاً».

وبما أن الاحتلال حوّل أراضي الرعي في النقب إلى مناطق تدريبات ومنشآت عسكرية مغلقة ضمن سياسة محاربة طابع الحياة البدوية، وبما أن تربية المواشي أصبحت معاناة ومشقّة، وهدم البيوت وحظائر الماشية في النقب صار هو السائد من دون أن يستطيع أحد من النواب العرب إيقاف معاناة السكان هناك، ترى هند أن «التحديات كثيرة، ولكن في النهاية هذه أرضنا، وعلينا أن نستردّها، وبالتأكيد ليس بتبييض وجه الاحتلال وإعطائه الشرعية بتلك المشاركة».

أيضاً، شارك في الحملة فلسطينيون مُهجّرون من مختلف أماكن لجوئهم. أهمية هذا التواصل بين فئات المجتمع الفلسطيني تكمن، في رأي الشاب نضال خلف، في «ضرورة كسر الحواجز النفسية والاجتماعية والسياسية التي زرعها الاحتلال بهدف تفتيت القضية الفلسطينية إلى قضايا مجتمعات منفصلة يمكن احتواؤها بسهولة». وخلف هو رئيس «النادي الثقافي الفلسطيني» في الجامعة الأميركية في بيروت. يقول: «صحيح أن هذا التواصل لن يغيّر 71 عاماً من التهجير والتشتيت بكبسة زرّ، لكنه بالتأكيد فعل تراكمي يُضاف إلى كل المحاولات السابقة التي هدفت وتهدف إلى إعادة بناء الهوية الفلسطينية المناهضة للاستعمار». لذلك، ينظر إلى التواصل كـ«حاجة وفرصة للتعرف أكثر إلى واقع المجتمع الفلسطيني في مختلف ساحات وجوده، بعد عقود من التغييب والتنفير المتعمد من الصهاينة وبعض أعوانهم الفلسطينيين».

إذاً، الحاجة إلى التواصل تنبع، وفق نضال، من «اكتساب المعرفة التي تساهم في تثبيت الوعي الفلسطيني المتجدد في فهم الذات والعدو وطبيعة الصراع»، الأمر الذي «يسهل الخروج بآليات مواجهة متكاملة وفعالة لتحقيق الغاية الوطنية الفلسطينية». وردّاً على أصوات بعض الفلسطينيين في الداخل، القائلة إنه ليس من حق العرب ولا الفلسطينيين المهجرين أن يتدخلوا في شؤوننا، لأنهم ليسوا هنا وغير مدركين لواقعنا المركب، يقول نضال: «الظرف الاستعماري الإحلالي يطبعه فرض شرخاً جغرافياً وديموغرافياً بين الفلسطينيين، لكن ذلك لا يلغي حقيقة أن الحرب شاملة ضد كل الشعب الفلسطيني، وبالتالي تجزيء المواجهة يحول كلاً منا إلى ثور أسود سيؤكل يوم يؤكل الثور الأبيض». ويضيف: «لهذا السبب على الشعب الفلسطيني أن يعبّر عن إرادته الخارجة عن المنظومة الاستعمارية، لأن العمل ضمن الخطوط التي رسمها العدو يسهل القضاء علينا في كل الساحات... التجارب أثبتت أن القوة الفلسطينية الحقيقية لم تكن يوماً في عدد المشاركين في الكنيست أو غيره، بل بالفعل المتمثل في البقاء والصمود والحفاظ على الهوية».

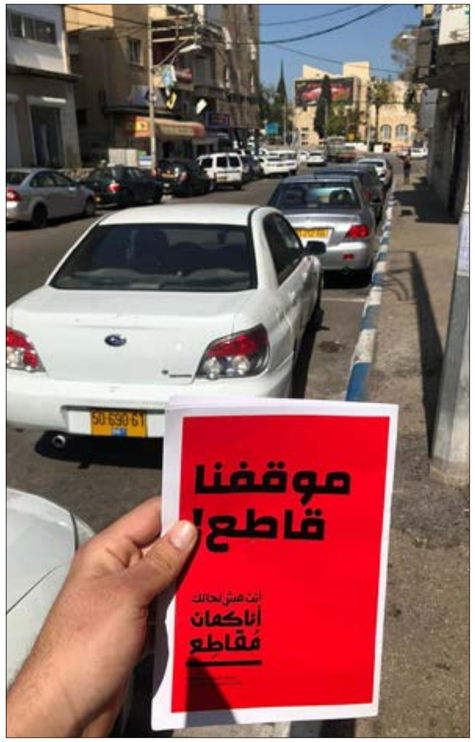

ما يُميز الحملة هذه المرة «حجم التفاعل مع الموقف الداعي إلى المقاطعة»

> **ما يُميّز «الحملة الشعبية» هذه المرة حجم التفاعل مع دعوة المقاطعة**

جداريات المقاطعة: هكذا يسوّد بياض الاستعمار

في أعقاب دعوات وجهتها السلطة الفلسطينية إلى الأحزاب العربية للابقاء على وحدتها فيما تفكك «المشتركة»، وجد عدد من الشبان والشابات من فلسطينيي الـ48 فرصة للتعبير عن رفضهم المشاركة في انتخابات الكنيست. ردّ هؤلاء بالكتابة على جدران قراهم ومدنهم، داعين أبناء شعبهم إلى المقاطعة. وهو ما أعاد إحياء النقاش حول العلاقة بالحيّز العام تحت الاستعمار

أم الفحم المحتلة ــ أحمد سليط

لافتة كبيرة مصممة بعناية عند مدخل مدينة أم الفحم كُتب عليها بخط كبير: «المشتركة». تحتها كُتب بخط أصغر حجماً: «القوة الثالثة في الكنيست». أسفل الأخيرة أُضيفت جملة «أبوية» تخاطب الجموع بـ«(!) لا تهدموا أكبر إنجازات وحدتنا». ما سبق هو نداء وجهته السلطة الفلسطينية إلى الأحزاب العربية الأربعة للإبقاء على وحدتها، بعدما انسحب عضو الكنيست، أحمد الطيبي، لخلافات على محاصصة المقاعد، ثم تفكك «القائمة العربية المشتركة». ووفق ما كشفه لـ«الأخبار» موظف يعمل في شركة للإعلانات في إحدى بلدات الداخل، فإن «السلطة هي التي موّلت هذه اللافتات التي انتشرت على مداخل أكثر من قرية ومدينة». إلا أن هذه الدعوات ليست الأولى من نوعها؛ إذ سبق للسلطة بعد اتفاقية أوسلو أن دعت بصورة مشابهة إلى التصويت لـ«اليسار» الصهيوني من أجل الدفع باتجاه «الحل النهائي».

في أم الفحم، أي «الاسم الحركي لفلسطين»، كما سماها الشهيد ناجي العلي، وجد شاب وشابة في تلك اللافتات فرصة للتعبير عن رفضهم لهذا «السيرك السياسي»، فكتبا على إحدى اللافتات: «الكنيست الصهيوني... فشل، وهم وتطبيع ـ #قاطع». وبعد أيام قليلة على «عُلّقتهم»، اعتقلهما عناصر شرطة الاحتلال بتهمة كتابة «عبارات تحريضية». لم يكتفِ «جهاز الأمن الداخلي» (الشاباك) بالتحقيق معهما، فحكم عليهما بالإقامة الجبرية. مع ذلك، لم يتوقف الأمر عند مدخل أم الفحم فحسب، بل انتشرت الكتابات في مدن وقرى عدة، ووصل الأمر إلى استغلال الجدران الواقعة بالقرب من مراكز شرطة الاحتلال حيث كتب أحدهم: «من حيفا... صباح الخير للمقاطعين».

أثارت هذه الكتابات نقاشات كثيرة، بدءاً من المشاركة في الاستحقاق الانتخابي والجدوى منها، مروراً بالمقاطعة كخيار سياسي والبحث عن البديل، وصولاً إلى «الاعتداء» على الحيّز العام من قِبَل شركات تربح مئات آلاف الدولارات من لافتاتها، وليس انتهاءً بالجدار في المدن والبلدات والقرى التي يُسيطر عليها الاستعمار في الأراضي المحتلة عام 1948. فلسطينياً، للجدار معنى مختلف يرتبط أساساً بتقسيم فلسطين وعزل الفلسطيني عن بقية شعبه وخنقه في غيتوهات. أما تاريخياً، فكان الجدار وعاءَ العمل الفني المقاوم، وصحيفة المقاومة لإصدار بيانات سياسية مقتضبة، والمنصة السريعة للفصائل، ونافذة «من لا صوت لهم» ولا مساحة، يعبّرون فيها عن أفكارهم ومشاعرهم مجاناً، من دون أي ثمن أو اعتبار سياسي، فيما يبقون مجهولي الهوية، فلا يتحملون جراء كتاباتهم أي تبعات اجتماعية أو سياسية.

لكن تلك الكتابات «التحريضية»، التي نادت الناس بالمقاطعة، اعتبرتها الأحزاب العربية «اعتداءات على المتملكات والحيّز العام»، ومجرد «تفريغ للمشاعر وأعمال صبيانية». علماً أن رمزية الكتابة على الجدار تختلف من منطقة إلى أخرى في فلسطين. فمثلاً مع انتشار ظاهرة الجداريات أخيراً في أم الفحم، يمكن رؤية عناصر شرطة الاحتلال يحملون فرشاة دهان أو «سبراي» لتغطية إحدى الجداريات الوطنية في المدينة، أو أن يُعتقل شاب وفتاة تحت سن الـ18 بتهمة كتابة «مواد تحريضية»، وأثناء التحقيق معهم، وفي الليلة نفسها، تُكتب جداريات جديدة تندد بزيارة وزير الداخلية، أرييه درعي، للمدينة، وتدعو إلى المقاطعة، وتكتب عبارات وطنية عن الشهداء والأسرى. لذلك، يمكن اعتبار الكتابة على الجدران تمرداً على رتابة الشوارع وبياضها الاستعماري.

فكرة «الاعتداء» على الحيّز العام ليست جديدة. ففي كلّ مرة تنسخ فيها شواطئ حيفا ويافا وعكا وغيرها، يخرج من يقول: «علينا أن نحافظ على النظافة». يجب أن نتعلم منهم» (علماً أنه في كل مناسبة احتفالية أو أعياد يهودية يحتاج عمال النظافة أسبوعين لجمع النفايات التي يتركها المستعمرون اليهود). مع ذلك، يبقى هناك من يمتنع عن رمي أعقاب سجائره في شوارع تل أبيب (فيما يرميها في قريته) التي يسكنها أكثر من مليون مستوطن، بحجة أن «هذا الفعل غير أخلاقي هناك»، أو أن «يُهاجَم من يرسم ويكتب الجداريات بحجة المحافظة على جدران «المدينة بيضاء» والحيّز العام.

رغم أن الاحتلال يمكنه أن يهدم بيوت الجميع، ويعتدي على الأنشطة السياسية العادية، ويمنع المظاهرات، فيما تتآمر معه شركات إعلانية محلية على سلب الموارد والهواء والمساحة العامة، وتشارك في محاربة من يفكر خارج «الصندوق السياسي»، فإن هناك فعلاً من يهتم بالمحافظة على الجدار الأبيض من بيانات المقاطعين! قد يصلح أن يُسمى هذا الفعل بـ«الهوس ببياض الاحتلال»، فالحفاظ على حيّز عام خالٍ من كتابات «تحريضية» يحمل ما هو أبعد من المناكفة السياسية أو الاختلاف في وجهات النظر. السبب قد يكون كما يرى البعض «إعجاباً بالمستعمر الأبيض المتفوق»، ومحاولة لاستيراد شكل العمارة والبنية التحتية والتشبه بشكل المستوطنة، وصولاً إلى استيراد قيم أخلاقية. وللمفارقة، تطبيق كل هذه المستوردات يجري في مساحة يمارَس فيها كل ما هو غير أخلاقي.

على هذه الخلفية، قد يُسأل كيف يجب أن يكون شكل العلاقة بين المُستعمَر وحيّزه العام الواقع أيضاً تحت الاستعمار؟ من البديهي القول إن علاقة فلسطيني الـ 48 بهذه المنظومة الاستعمارية قامت على الإلغاء ونفي الوجود الفلسطيني، سواء بالممارسة الفعلية التي يقوم بها الجندي، أو بتشريع الكنيست لقوانين مثل «القومية اليهودية» أو قانون «لجان القبول» أو «العودة» أو «النكبة» وغيرها. ولذلك، وجود حيّز عام تحت هذه المنظومة ليس سهلاً. فأين فلسطيني الـ48 من الحيّز العام، فيما مُدنهم وقراهم وبلداتهم ليست لهم، بل امتدادها وشكلها محكومان لإرادة المستعمر، كذلك فإن بيوتهم وأراضيهم معرّضة دوماً للهدم أو المصادرة؟

إذاً، لم يترك الاحتلال الفلسطيني الـ48 أي حيّز عام ليتصرفوا به، فضلاً عن أن علاقتهم مع الشارع والمدرسة والحيّ مبنية أساساً على شعور بالاغتراب. وفي الوقت نفسه، يخضعون للقوانين التي تلزمهم بدفع ضريبة الأملاك وكل الضرائب الأخرى، ومن بينها قطف نبات الزعتر والعكوب... لذلك، النقاش الذي فتحه فعل الكتابة على الجدران قد يُعيد تعريف العلاقة بين الفلسطيني وحيّزه العام، وقد يُسهم كما يقول البعض في «تجاوز، وربما إلغاء، مساحة الاغتراب التي خلقها الاستعمار».

وهم التفرقة بين «اليمين» و«اليسار»

حيفا المحتلة ــ احمد خليفة

«سنعطيهم حكماً ذاتياً وهم يستطيعون تسميته دولة». الكلام لوزير الأمن الإسرائيلي الأسبق، موشيه يعلون، في مقابلة مع مجلة «غلوبس» (2015/10/28)، حيث اقتبس تصريحات لإسحاق رابين قبل شهر من مقتله، لخص فيها الأخير رؤيته لإنهاء الصراع بإنشاء «كيان هو أقل من دولة». قبل هذا التصريح بأكثر من عقدين، صوّت الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة عام 1948 بنسبة تاريخية لشعون بيريز (أكثر من 94% من مجمل العرب الذين صوتوا)، لاقتناعهم بأنه «الأمل في إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام 67».

تصويتهم كان في حقيقة الأمر داعماً لـ«منظمة التحرير الفلسطينية»، ومتماهياً معها في الموقف القائل بإنهاء الصراع عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة على 22% من مساحة فلسطين التاريخية. في تلك الانتخابات، التي صوّت فيها 77 بالمئة من فلسطينيي الـ48 (حاملو الجنسية الإسرائيلية الذين مُنحوا «حق» الاقتراع)، صعد بنيامين نتنياهو إلى الحكم، ليأتي إثره إيهود باراك، الذي تفجّرت في عهده الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، بعدما تأكد الفلسطينيون (الرسميون) من غاية الإسرائيليين الحقيقية من اتفاق أوسلو.

بعد 26 عاماً، يجد فلسطينيو الـ48 أنفسهم اليوم أمام انتخابات جديدة للكنيست الصهيوني. وبرغم كل المتغيرات الإقليمية والفلسطينية، لم تتغير شعارات دعاة المشاركة في الانتخابات: «إسقاط اليمين، والحفاظ على الوجود». الحقيقة أن الشعار الأول لا يستحق التوقف عنده كثيراً؛ فبرغم تداول الحكم بين «اليمين» و«اليسار»، لم يتغيّر جوهر الفعل السياسي لإسرائيل كحالة استيطانية؛ المستوطنات اتسعت، ووتيرة هدم البيوت ومصادرة الأراضي ارتفعت، فيما شنت إسرائيل حرباً على لبنان وثلاثاً على غزة... لذلك، إن التفرقة بين «يمين» و«يسار» في هذا السياق، داخل مجتمع مُجمع على إلغاء الوجود الفلسطيني مع اختلاف على الطريقة، ليست إلا تفرقة قائمة في مخيلة القائل بها.

على هذه الخلفية، يمكن القول إن أخطر «إنجازات أوسلو» على الفلسطينيين لم تكن التفريط بالأرض فقط، بل أثر الاتفاق في الوعي الفلسطيني؛ إذ أُعيد تصميمه بمأسسة الفصل بين الفلسطينيين في 67 و48. أصبح هدف الفئة الأخيرة تحسين ظروفها بالتشديد على البعد الخدماتي والتطويري عبر القوى المنصهرة في العملية السياسية الإسرائيلية والمتمثلة في أحزاب الكنيست، وعلى رأسها قوائم عربية («التجمع» و«الإسلامية») أو عربية يهودية («الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة»)، وهي القوائم التي شكلت الحامل الأساسي لهذا المشروع من دون نجاح يذكر، بل قرنت وجود الفلسطينيين في وطنهم بوجودهم في الكنيست، واختزلت دورها في الموضوع السياسي المركزي في كونها احتياط الأصوات لليسار الإسرائيلي المتخيل!

في مناطق 1948، ازداد العمل في سياق «المواطنة» ومن خلاله، على أساس أن القوانين التي تُسنّ في الكنيست كلها محكمة مدنياً، أي اتُّخذت بحكم الأغلبية الديموقراطية (إذا ما كان يمكن اعتبار الكنيست برلماناً حقيقياً). والقوانين التي تصدر عنه حالة مدنية، والفلسطينيين الممثلين فيه أقلية عددية). لكن الحقيقة أن هذه المواطنة حالة شكلية فقط، والدليل على ذلك أن معظم القوانين التي تُسنّ في سياق الوجود السياسي لفلسطيني الداخل إنما تُشرّع لضرب هذا الوجود، وعند الاعتراض خارج «الصندوق الإسرائيلي» دائماً ما يكون الرد أن «القانون ديموقراطي وقد طعنتم فيه بكل الأطر القانونية الممكنة».

نتيجة ذلك كله، مزيد من قوننة العنصرية التي تشرعنها في الشكل المشاركة في الكنيست. لكن الأخطر هو المراوحة في التسويق للأسرلة كآداة يمكن بها فقط إحداث تأثير، الأمر الذي بدأ يتسلّل أيضاً إلى أدبيات الأحزاب العربية المشاركة، التي باتت تستعمل مصطلحات مثل «جسم مانع». هذا المناخ السياسي يواجَه حالياً بـ«الحملة الشعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست». صحيح أن الدعوة للمقاطعة ليست الأولى من نوعها، لكن الخطاب الحالي يُشكل أكثر من كل سابقيه حالة رفض لذيوان الوعي الفلسطيني، وتشكيل بديل أخلاقي وسياسي له. فهو لا يأتي ليرفض المشاركة في الكنيست فقط، بل يرفض ما أفرزه هذا الخطاب من مسوغات استباحت الوعي الفلسطيني لعقود طويلة باسم العقلانية والواقعية، والتي ليست في جوهرها إلا دعوات للتسليم بالأمر الواقع. واقعٌ يستحوذ فيه الإسرائيلي على كل فلسطين أرضاً وشعباً ووعياً، ويطلب فيه تعلّم التعايش معه!

الحقيقة أن الجسم السياسي الوحيد اليوم الذي يعمل من خلال وعي عميق للصراع هو حملة المقاطعة، التي تشكل حركة «أبناء البلد» عمودها الفقري، وهي التي تنادي بمشروع تحرري للكل الفلسطيني، معبرة عن الطموح الحقيقي للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة. المقاطعة لا ترفض فقط قسم الولاء لدولة الشعب اليهودي الذي يقسمه 120 عضو كنيست، وإنما هي أيضاً حالة من المواجهة المباشرة والجوهرية مع تعريف إسرائيل نفسها بحسب «قانون القومية» كدولة قومية لليهود فقط، فهي تأتي لتقول إن فلسطين وطن كل الفلسطينيين.

إن العمل خارج الصندوق الإسرائيلي ليس واقعياً فقط، بل واجب لأنه الوحيد الكفيل بزعزعة المنظومة الإسرائيلية والتلاقي مع حركات المقاطعة الآخذة بالاتساع، ومحاصرة العنصرية الإسرائيلية في كل العالم. ما عدا ذلك معناه الالتصاق بتكرار المكرر، وممارسة المريح للنظام السياسي الإسرائيلي، أي المعارضة الشكلية من موقع الأقلية. أمّا بديله، فهو مقاومة هذه الهيمنة العنصرية، وبناء مشروع جامع قادر على ذلك، ليس تبني نهج المقاطعة إلا بوابته.